



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السابعة والثلاثون

عمّان، الأردن، 5-8 فبراير/شباط 2024 و 4-5 مارس/آذار 2024

تسريع التحوّل نحو استدامة الأسواق والتجارة والاستهلاك

الموجز

بالنسبة إلى فترة السنتين 2022-2023، نفّذ مكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا برامج عمله وأولوياته الإقليمية في إطار مجالات العمل الاستراتيجي بتوجيه من مؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى بما يتماشى مع التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

وإنّ مجالات العمل الاستراتيجي التالية مستمدة من التحديات والخصائص الفريدة لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا:

- (أ) مجال العمل الاستراتيجي 1: تسريع التحوّل نحو الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛
- (ب) ومجال العمل الاستراتيجي 2: تعزيز رصد السياسات وتبادل المعرفة والبيانات والقدرات التحليلية؛
- (ج) ومجال العمل الاستراتيجي 3: استخدام التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا لتحويل النظم الزراعية والغذائية؛
- (د) ومجال العمل الاستراتيجي 4: تسخير الشراكات والمنصات والشبكات التحويلية.

ويمكن أن يوفر نظام إيكولوجي مستدام ومتكامل على نحو جيّد للأسواق الزراعية والغذائية وللتجارة والاستهلاك مستقبلاً آمناً غذائياً وأمناً غذائياً صحية للجميع في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وخلال فترة السنتين المقبلة، سينصبّ تركيز مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا على تسريع التحوّل نحو استدامة الأسواق والتجارة والاستهلاك من خلال المعرفة والعمل والاستثمارات، مسترشداً بمجالات العمل الاستراتيجية لمؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى في جميع أنحاء إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن المجالات/الأنشطة التحويلية المطلوبة للعمل الجماعي والاستثمار، والمتمثلة في ما يلي:

- (أ) دعم السياسات: إتاحة للمحة الإقليمية العامة عن الأمن الغذائي والتغذية، ونشرة رصد السياسات الغذائية، والسياسات التجارية والاتفاقات التجارية، وتعزيز البحوث في مجال السياسات ودعم المكاتب القطرية.
- (ب) البيانات والتحليلات: يمكن أن تؤدي البيانات والتحليلات العالية الجودة والحسنة التوقيت والتي يسهل استخدامها دورًا حيويًا في دعم رسم السياسات وتنفيذها عبر النظم الزراعية والغذائية. وقد قام مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بتعزيز قدراته وتقديم الخدمات للدول الأعضاء في هذا المجال.
- (ج) التجارة: تعتمد معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على الواردات الغذائية. ويمكن للتجارة أن تعزز إمدادات الأغذية المغذية التي تساهم في توفير أنماط غذائية صحية من خلال التخفيف من وطأة الفجوات في الإنتاج في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ومن الأهمية بمكان إيجاد أوجه تآزر في السياسات من شأنها أن تخفف تكاليف التجارة. وتشير التقديرات إلى أنه بالإمكان مضاعفة تجارة المنتجات الزراعية والغذائية داخل الإقليم من خلال التنسيق بشأن الوصول إلى الأسواق والنظم التنظيمية ومعايير سلامة الأغذية.
- (د) التغذية: ينبغي تعميم الأهداف والغايات والمؤشرات الخاصة بالتغذية بشكل واضح في السياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية للنظم الزراعية والغذائية.
- (هـ) الفاقد والمهدر من الأغذية: تشير التقديرات الأخيرة إلى أن الإقليم يشهد مستوى مرتفعًا من الفاقد والمهدر من الأغذية على طول سلاسل القيمة. ورغم إدراك البلدان لحجم الفاقد والمهدر من الأغذية ودوافعها وتأثيرها على استدامة النظم الزراعية والغذائية، إلا أن الاستثمارات والشراكات والإرادة السياسية لمنع الفاقد والمهدر من الأغذية والحد منهما وإدارتهما بشكل فعال كانت مفقودة في جميع بلدان الإقليم.
- (و) النظم الغذائية الحضرية: يشهد إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عملية توسع حضري سريعة حيث يعيش أكثر من 50 في المائة من السكان في المدن. ويتطلب توفير الأغذية بشكل مستدام للمدن في مواجهة تحول الخيارات الغذائية الاستهلاكية - نحو منتجات غذائية أكثر استهلاكًا للموارد، ومع ارتفاع مستوى المهدر من الأغذية، وزيادة الضغط على المنتجين في المناطق الريفية وشبه الحضرية، وندرة الموارد الطبيعية في الإقليم - آلية للحكومة أكثر تكاملًا عبر النظم الزراعية والغذائية على المستويين المحلي والوطني.
- (ز) البحث والابتكار: تعدّ الفجوات في استخدام الابتكار والتكنولوجيا في النظم الزراعية والغذائية ونشرهما سببًا هامًا لركود الإنتاجية وأوجه عدم الكفاءة في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية. ومن الممكن أن يؤدي البحث والابتكار - اللذان يعانيان حاليًا من نقص التمويل مقارنة بإمكانياتهما (المرتفعة) وعائدهما الفعلي على الاستثمارات - إلى تحفيز التحسينات في أعلى سلسلة القيمة وأسفلها، من أجل إحداث تأثيرات تحويلية على إنتاج الأغذية واستهلاكها.
- (ح) الشراكات التحويلية: يمكن أن تعزز الشراكات مع الميزة النسبية لكل جهة فاعلة بين أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين، وعبر القطاعات، كل ما سبق وأن تنفذ جدول أعمال الإقليم الطموح لتحويل النظم الغذائية.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعوّ إلى القيام بما يلي:

- 1- التأكيد على أهمية تحويل النظم الزراعية والغذائية ضمن العملية الشاملة للتنمية الاقتصادية لمعالجة تحديات الفقر والأمن الغذائي والتغذية والتوظيف والهجرة.
- 2- ودعم التطوير الشامل لاستراتيجيات تحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل التنمية المستدامة والأمن الغذائي، وتنفيذها. ودعمًا لهذه الاستراتيجيات، يلتزم الأعضاء بما يلي:
 - (أ) توفير بيئات سياساتية وتنظيمية تمكينية لتحويل النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك من خلال تعزيز البيانات والنظم التحليلية؛
 - (ب) وإعادة توجيه الدعم والإعانات الزراعية الحالية لتحقيق الكفاءة والإنصاف والقدرة على الصمود والاستدامة؛
 - (ج) واستخدام التجارة كعامل تمكيني لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية من خلال زيادة التجارة الإقليمية، وخفض تكاليف التجارة، وتشجيع الاتساق بين النظم التنظيمية والمواصفات الغذائية؛
 - (د) وتحديد أولويات تحويل القطاعات الرئيسية، على أساس ثروات كل منها وإمكانات نمو هذه القطاعات؛
 - (هـ) ومعالجة سوء التغذية بطريقة شاملة ومتكاملة من خلال التنسيق والتعاون على نحو أوثق وأفضل بين القطاعات ومختلف الجهات الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية؛
 - (و) وإقرار الخطوط التوجيهية للعمل بشأن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والتوصية بتنفيذها عند وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛
 - (ز) والإقرار بأهمية سدّ الفجوة بين الحوكمة الوطنية والمحلية في تحويل النظم الزراعية والغذائية، وتشجيع التنسيق مع البلديات في إطار خطة عمل المنظمة للأغذية في المناطق الحضرية.
- 3- التعاون مع مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا لوضع أطر للبرمجة وخطط عمل وطنية وإقليمية من أجل تنفيذ هذه الإجراءات المقترحة على نحو فعال.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@fao.org

أولاً - المقدمة

ألف - معلومات أساسية

1- سيتجاوز عدد الأشخاص المتأثرين بالجوع في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 75 مليون شخص بحلول عام 2030. ولا يزال الإقليم يعاني من العبء الثلاثي لسوء التغذية (نقص التغذية، وزيادة الوزن لدى الأطفال/السمنة لدى البالغين، ونقص المغذيات الدقيقة). وفي الوقت نفسه، يعتمد الإقليم بشكل متزايد على الواردات الغذائية، ولا تؤدي الاستثمارات العامة في النظم الغذائية في الكثير من الأحيان إلى دعم تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية.

2- ومع تزايد انعدام الأمن الغذائي واستنزاف الموارد الطبيعية والنزاعات وأزمات المناخ بشكل متصاعد، لم تكن يوماً الحاجة إلى خطة إقليمية لتحويل النظم الزراعية والغذائية أكبر مما هي عليه اليوم - حيث تلتزم بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشكل فردي ومشترك بسياسات وبرامج محلية وإقليمية قوية تضع الإقليم على المسار الصحيح نحو نظم غذائية فعالة وشاملة ومغذية ومستدامة.

باء - الاستهلاك

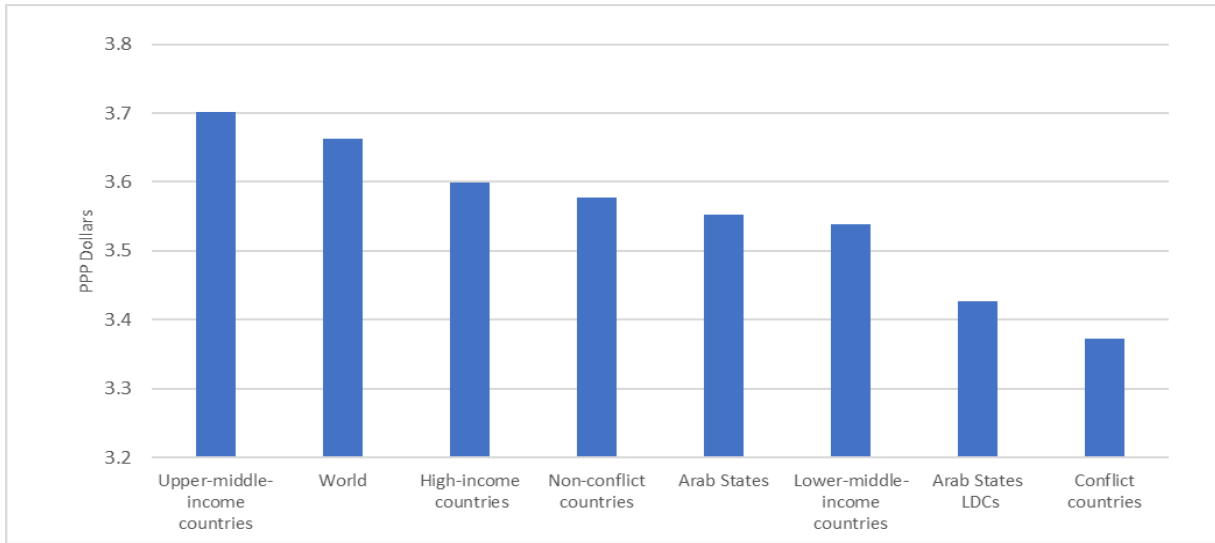
3- لا تزال كلفة نمط غذائي صحي والقدرة على تحمل كلفته تطرحان صعوبات. فبين عامي 2017 و2021، ارتفعت كلفة النمط الغذائي الصحي في الدول العربية بنسبة 7.6 في المائة. وزادت كلفة الأنماط الغذائية الصحية في جميع الأقاليم الفرعية خلال هذه الفترة. وكانت أكبر زيادة في البلدان ذات الدخل المرتفع (12.1 في المائة) وفي الدول العربية الأقل نمواً (12.0 في المائة) في الإقليم.¹

4- وفي عام 2021، بلغت كلفة اتباع نمط غذائي صحي في الدول العربية 3.55 دولاراً أمريكياً بما يعادل القوة الشرائية للفرد الواحد في اليوم، وهو أقل قليلاً من التقديرات العالمية البالغة 3.66 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد في اليوم. ويبيّن الشكل 1 أدناه كلفة اتباع نمط غذائي صحي في الدول العربية والأقاليم الفرعية في المنطقة العربية. وبالنظر إلى متوسط مستويات دخل الفرد وانتشار الفقر على نطاق واسع في معظم بلدان الإقليم، لم تكن الأنماط الغذائية الصحية في متناول غالبية السكان تقريباً (43.8 في المائة) في عام 2021. وبالتالي، قد تستمر ملاحظة العبء الثلاثي لسوء التغذية في الإقليم.

¹FAO. 2022. FAOSTAT: Cost and Affordability of a Healthy Diet¹. روما. ورد ذكره في نوفمبر/تشرين الثاني

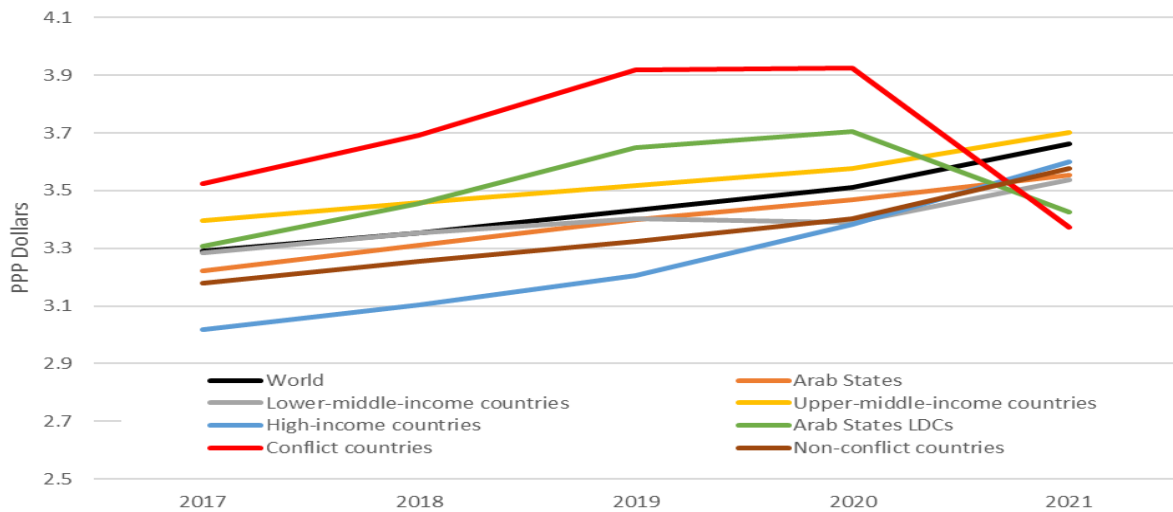
<https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD>. 2022

الشكل 1- كلفة نمط غذائي صحي في الدول العربية والأقاليم الفرعية (بدولارات تعادل القوة الشرائية لعام 2021)²



5- يبين الشكل 2 كلفة نمط غذائي صحي بين عامي 2017 و 2021. ومنذ عام 2017، ارتفعت كلفة النمط الغذائي الصحي في الدول العربية سنويًا. وكانت أكبر زيادة في البلدان ذات الدخل المرتفع (6.4 في المائة)، تليها البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (4.4 في المائة)، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (3.5 في المائة).³

الشكل 2- كلفة نمط غذائي صحي في الدول العربية والأقاليم الفرعية (بدولارات تعادل القوة الشرائية للفترة 2017-2021)⁴



FAO, 2022. FAOSTAT: Cost and Affordability of a Healthy Diet². في: منظمة الأغذية والزراعة. روما. ورد ذكره في نوفمبر/تشرين الثاني

<https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD>. 2022

جيم- الأسواق الزراعية والتجارة

6- يستمر ارتفاع الواردات الغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ومن المتوقع أن يصبح الإقليم معتمداً بشكل متزايد على واردات المنتجات الغذائية خلال العقد المقبل نظراً إلى النمو السكاني القوي والقيود الشديدة في القدرة الإنتاجية. ووفقاً للتقديرات، من المتوقع أن يكون صافي واردات الإقليم من المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية بعد المناطق المتقدمة وشرق آسيا بحلول عام 2032، وأن يصبح أكبر مستورد صاف للأغذية في العالم على أساس نصيب الفرد.

7- ومن المتوقع أن يزيد ارتفاع الواردات الغذائية، ولكن بوتيرة أبطأ في عام 2023 مقارنة بالسنوات السابقة، بسبب الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات الغذائية وضعف نمو الدخل. وبحلول عام 2032، من المتوقع أن ترتفع فاتورة الواردات في الإقليم بنسبة 30 في المائة مقارنة بفترة الأساس. ومن المتوقع أن ترتفع الواردات بالنسبة إلى جميع السلع تقريباً، ولكن بشكل عام بمعدل أسرع بالنسبة إلى الحوم ومنتجات الألبان مقارنة بالمنتجات النباتية.⁵ وبما أن الواردات تشكل حصة كبيرة من الاستهلاك المحلي، فإن التطورات الكبيرة في الأسواق العالمية أو المحلية لها آثار واسعة النطاق على الأمن الغذائي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

8- ويذلل الأعضاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا جهوداً ملحوظة للنهوض بالأمن الغذائي مثل تنويع العلاقات التجارية وتحسين البنية التحتية التجارية وقدرات التخزين. وتتبع بلدان الإقليم مجموعة واسعة من التدابير على مستوى السياسات التجارية في سعيها إلى مكافحة الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، مثل تحرير التجارة والقيود التجارية وتقديم الدعم للزراعة.⁶

9- وهناك إمكانات تجارية كبيرة غير مستغلة لدى بلدان الإقليم. وتشكل الخريطة التجارية الزراعية التي أعدها مكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى أداة نموذجية لقياس هذه الإمكانيات التجارية الإقليمية غير المستغلة.⁷ ويؤدي دوراً حاسماً في هذا السياق كل من التعاون الاقتصادي الإقليمي وتنفيذ اتفاقيات التجارة الإقليمية وتحسين البنية التحتية للنقل وسياسات تيسير التجارة وخفض تكاليف التجارة، بما في ذلك الحواجز غير الجمركية.

10- ويُعدّ إيجاد أوجه تآزر في الحلول السياسية لخفض تكاليف التجارة على الحدود في الإقليم أمراً حيوياً. ويوضح الشكل 3 كلفة التجارة عبر الحدود (باستثناء التعريفات الجمركية)؛ وتبلغ الكلفة الإجمالية للتصدير في الإقليم حوالي 131-2 918 دولاراً أمريكياً، وللإستيراد حوالي 135-1 569 دولاراً أمريكياً. ووفقاً للأداء اللوجستي في الإقليم

³ FAO. 2022. FAOSTAT: Cost and Affordability of a Healthy Diet³. في: منظمة الأغذية والزراعة. روما. ورد ذكره في نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD>

⁴ FAO. 2022. FAOSTAT: Cost and Affordability of a Healthy Diet⁴. في: منظمة الأغذية والزراعة. روما. ورد ذكره في نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD>

⁵ التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2023-2032. <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/08801ab7-en/index.html?itemId=/content/publication/08801ab7-en>

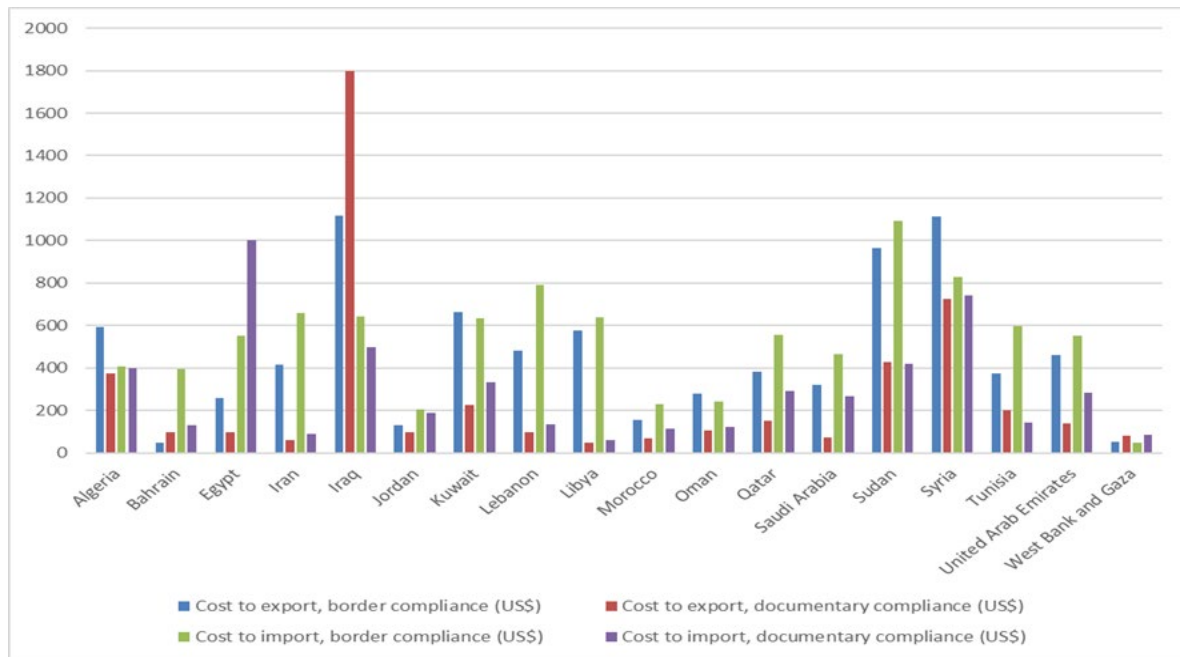
⁶ تساعد نشرة رصد السياسات الغذائية لعام 2023 لمؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى على تتبع هذه التطورات. على سبيل المثال، منظمة الأغذية والزراعة. 2023. رصد السياسات الغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. نشرة الربع الأول من عام 2023. القاهرة. <https://www.fao.org/3/cc6200en/cc6200en.pdf>

⁷ على سبيل المثال، بالنسبة إلى بلدان مثل الأردن وتونس ولبنان وليبيا والمغرب، تتراوح هذه الإمكانيات بين 3.8 و14.2 مليون دولار أمريكي. أنظر الخريطة التجارية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لبلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، المتاحة على <https://dev.datanetix.com/infisum/> (تم الاطلاع عليها في 3 أغسطس/آب 2023)

(انظر الشكل 4)، سجّلت الدول العربية درجات عالية في فئات الأداء اللوجستي العام وجودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل في عام 2022.

11- ومع التحرير التدريجي للتجارة، كثيراً ما تظهر معايير السلامة الغذائية والصحة الزراعية في المفاوضات التجارية. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يمكن مضاعفة⁸ مستوى تجارة المنتجات الزراعية والغذائية ضمن الإقليم بشرط تكثيف جهود التنسيق وتعزيز آلياته لمواجهة تحديات مثل الوصول إلى الأسواق، وقلة تنسيق النظم التنظيمية، واختلاف معايير السلامة الغذائية والصحة الزراعية، خاصة متطلبات الصحة والصحة النباتية والتدابير غير الجمركية.⁹

الشكل 3- كلفة التجارة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (2019، بالدولار الأمريكي)¹⁰



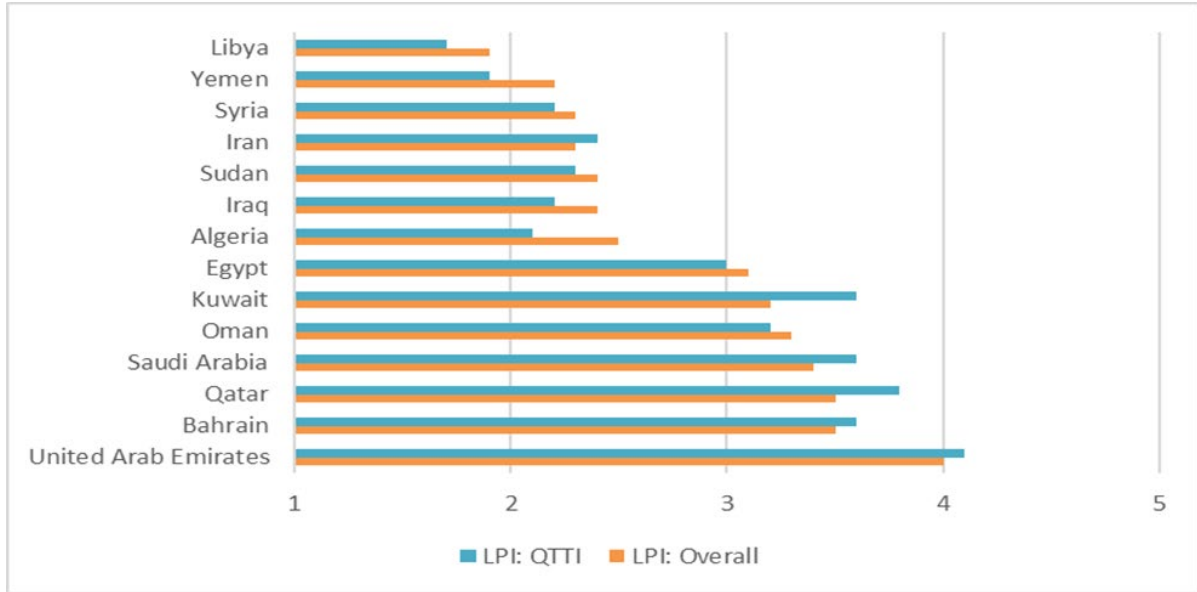
⁸ تستند التقديرات إلى الخريطة التجارية لمنظمة الأغذية والزراعة لبلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، متاحة أيضاً على العنوان التالي

<https://dev.datanetix.com/infisum/>

⁹ على سبيل المثال، في حالة السودان، جرى اتخاذ مجموعة من التدابير لتيسير التجارة من أجل تحسين مناولة السلع القابلة للتلف أثناء العبور (خاصة في المخازن وعند المعابر الحدودية) والحد من التأخير فيه، من أجل ضمان سلامة الأغذية للمستهلكين، ومنع انتشار الآفات والأمراض بين الحيوانات والنباتات. انظر: منظمة الأغذية والزراعة (2019)، تحسين تنفيذ المعايير والقواعد الصحية ومعايير الصحة النباتية من أجل صحة الحيوان والنبات في السودان.

¹⁰ ملاحظة: بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي يشملها بنك البيانات: المصدر: مؤشرات التنمية الصادرة عن البنك الدولي، متاحة على العنوان التالي <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators> (تم الاطلاع عليها في 3 أغسطس/آب 2023).

الشكل 4- مؤشر الأداء اللوجستي لدول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2022)، منخفض = 1 إلى مرتفع = 5¹¹



ثانياً- تسريع تحوّل الأسواق والتجارة والاستهلاك

12- يتعيّن على الإقليم تحسّين النظم الزراعية والغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وتغذية أفضل للجميع، ولكي تتسم بالاستدامة من الناحية الاقتصادية والشمول ولكي تنطوي على أثر إيجابي بالنسبة إلى المناخ والبيئة. ويمكن أن يكون تسريع الجهود نحو نظم غذائية حضرية مستدامة في الإقليم قوة إيجابية في مجال الأمن الغذائي والتغذية للجميع مع حماية البيئة وضمان الإدماج والمساواة بين الجنسين.

13- ويتطلب تحويل النظم الزراعية والغذائية في الإقليم استثمارات كبيرة. ومن شأن الاستثمار الشامل والفعال للقطاعات العام والخاص في النظم الزراعية والغذائية - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة - أن يساعد في الحدّ من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ والحدّ من العمالة الناقصة، خاصة بالنسبة إلى النساء والشباب في الريف؛ والحدّ من تغير المناخ أو التكيف معه، ومعالجة فقدان التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن توافر التمويل للنظم الزراعية والغذائية في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أقل بكثير مما هو مطلوب. وهناك نقص واضح في البيئات المؤسسية التمكينية وآليات الاستثمار. وبالتالي، يبدو أن العديد من فرص الاستثمار محفوفة بالمخاطر وتنطوي معاملاً على تكاليف عالية. وتؤدي هذه القيود إلى عدم كفاية المشاريع القابلة للتمويل المصرفي وإلى نقص الاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية. وقد تزداد الفجوة في التمويل بفعل رأس المال الإضافي المطلوب للانتقال إلى ممارسات أكثر استدامة. وبالتالي، لا بد من استخدام حلول مالية مبتكرة وغيرها من الحلول لإزالة المخاطر وإعادة توجيه الاستثمارات. ومن الممكن أن تؤدي أيضاً إعادة توجيه الدعم العام إلى الحوافز الزراعية السليمة، والنظم الغذائية المستدامة، والنظم الغذائية الصحية، إلى توفير موارد مالية كبيرة.

¹¹ ملاحظات: جودة البنية التحتية للتجارة والنقل. بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي يغطيها بنك البيانات. المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي)، متاحة على <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators> (تم الاطلاع عليها في 3 أغسطس/آب 2023).

14- ويُعدّ الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وسيلة لتحويل النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتتجلى هشاشة النظم الزراعية والغذائية في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من خلال أنماط إنتاج وتوزيع واستهلاك الأغذية غير الفعالة وغير المستدامة - مع ارتفاع مستويات الفاقد والمهدر من الأغذية. ويؤثر الفاقد والمهدر من الأغذية سلبًا على الاستدامة والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والاجتماعية والاقتصادية ويساهمان في انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم.¹² وقد أدت التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة، إلى جانب التقاعس في العمل السياسي، إلى تقييد التقدم من أجل الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية والوقاية منهما في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

15- ولا يحظى دور الحكومات المحلية ودون الوطنية في تسريع التحوّل نحو نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة بالاعتراف الكافي على المستويين الوطني والإقليمي. فبينما يعيش 37 في المائة من سكان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في مناطق حضرية كبرى، يعيش غالبية المواطنين في مدن وبلدات أصغر حجمًا (حضرية وريفية).¹³ وقد أثر ذلك على الحدود الواضحة سابقًا بين المناطق الحضرية والريفية وعلى نظمها الزراعية والغذائية. وقد بدأ إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يدرك للتو دور الحكومات المحلية والإقليمية في النظم الغذائية الحضرية المستدامة. وباستثناء عدد قليل من المدن الرائدة، لم يتم بعد دمج معالجة تحديات النظم الغذائية ونقاط الدخول في التخطيط على مستوى البلديات (والتخطيط الوطني).

16- وتؤدي التجارة دورًا أساسيًا في تحويل النظم الزراعية والغذائية في الإقليم. وعلى وجه التحديد، تعدّ السياسات التجارية وقواعد الاستثمار أهم العناصر في إعادة تشكيل النظم الزراعية والغذائية لتحسين القدرة على تحمل تكاليف الأنماط الغذائية الصحية، مما يؤثر على الأمن الغذائي والتغذية. وتؤدي الزيادات في نصيب الفرد من الدخل والنمو الاقتصادي السريع في الإقليم، في بعض الحالات، إلى جانب انخفاض الإنتاجية الزراعية المحلية، إلى تغذية ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية والغذائية. وتسمح التجارة بتوفير إمدادات كافية من الأغذية المتنوعة لجميع البلدان، خاصة تلك التي تعاني من إنتاج محلي محدود، وتساعد البلدان في التغلب على القيود المفروضة على ثروتها من الأراضي والمياه. وتعتمد جميع دول المنطقة العربية تقريبًا على الواردات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعزز التجارة إمدادات الأغذية المغذية التي تساهم في توفير أنماط غذائية صحية (مثل الأسماك ومنتجات الألبان والبقول والفواكه والخضروات الطازجة) من خلال تضييق الفجوات في الإنتاج في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ومن ناحية أخرى، نظرًا إلى اعتماد البلدان العربية على الأسواق الدولية للأغذية، فهي أكثر عرضة للصدمات، كما برز من خلال أزمة كوفيد-19 وأوكرانيا. وبالنسبة إلى الإقليم، تعدّ إدارة الاتصال التجاري الدولي أمرًا بالغ الأهمية للحد من التعرض للصدمات الخارجية.

¹² يُفقد في الإقليم حوالي 15 في المائة من الأغذية المنتجة بين مرحلي ما بعد الحصاد وما قبل البيع بالتجزئة. أنظر المؤشر 12-3-1 فقد الأغذية وهدها على مستوى العالم | بوابة البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (fao.org). وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن ما بين 75 و163 كغ للفرد الواحد تُهدر على مستوى الأسرة كل عام، على الرغم من أن طبيعة وموقع المهدر من الأغذية قد يختلف من بلد إلى آخر. أنظر: منظمة الأغذية والزراعة: المبادرة العالمية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، 2015: <https://www.fao.org/3/i4068a/i4068a.pdf>؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تقرير مؤشر المهدر من الأغذية، 2021، <https://www.unep.org/resources/report/unep-food-waste-index-report-2021>

¹³ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة شعبة السكان. 2018. آفاق التوسع الحضري في العالم: مراجعة 2018. الطبعة الإلكترونية. <https://population.un.org/wup/Download/>. تم الاطلاع عليها في أغسطس/آب 2023.

ثالثاً - مجالات التدخل/العمل

17- **السياسات التجارية والشراكات:** تعمل المنظمة على تعزيز الشفافية والكفاءة في أسواق السلع الغذائية والزراعية وفي التجارة من خلال دعم أعضائها عبر بناء الأدلة، وتنمية القدرات، والمساعدة الفنية، وتيسير فعاليات حوار السياسات. كما تعمل المنظمة على تشجيع الإنتاج والتجارة المستدامين من خلال تسهيل الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في القيم الزراعية. وعلى سبيل المثال، أطلق مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا برنامج بلد واحد منتج واحد ذو أولوية في عام 2022 بهدف إنشاء نظم إنتاج منتجة وقادرة على الصمود من خلال:

- (أ) تحسين الأمن الغذائي والتغذية؛
- (ب) وزيادة الجودة والإنتاجية والتنوع في مجموعة مختارة من المنتجات الزراعية الخاصة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، إلى جانب تقليل الفاقد/المهدر من المحاصيل والأغذية والوصول العادل إلى الأسواق والتجارة؛
- (ج) وتحسين سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من خلال خلق فرص عمل وأجور معيشية لائقة؛
- (د) وزيادة مشاركة المجموعات العرقية والاجتماعية المختلفة والشباب والفتيات والنساء في الترويج لمبادرة "بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية".

18- ومن المعروف أن الفاقد والمهدر من الأغذية يمثل مشكلة متعددة الأوجه. غير أنّ استراتيجيات الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية لا تتماشى مع النظم الزراعية والغذائية، والمناخ، والصناعة، والصحة، والطاقة، وأهداف القطاع ذات الصلة، مما يحول دون التوصل إلى رؤية مشتركة والالتزام وسياسات فعالة لمعالجة الفاقد والمهدر من الأغذية.

19- وتشمل مجالات العمل المتوافقة مع الخطوط التوجيهية للسعي إلى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ما يلي:

- (أ) اعتماد نهج النظم الغذائية في صنع السياسات لمنع الفاقد والمهدر من الأغذية والحد منها وإدارتها؛
- (ب) والنظر في سياسات قائمة على حوافز ذكية وكذلك سياسات الإنتاج والسوق التي تعزز الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛
- (ج) وتصميم حلول خاصة بالسياق لمشاكل الفاقد والمهدر من الأغذية للاستجابة للأولويات والاحتياجات التي تحددها السياقات البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛
- (د) وتعزيز الشراكات والاستثمارات المسؤولة بين القطاعين العام والخاص للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛
- (هـ) والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق التأثير المنشود؛
- (و) والعلوم والبحوث لتوليد بيانات موثوقة وعالية الجودة لإرشاد عملية صنع القرار.

20- **النظم الغذائية الحضرية:** تتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع العديد من شركائها والتحالفات العالمية لدعم المدن في تعميم النظم الغذائية في سياساتها وتخطيطها وإجراءها. وتشمل مجالات العمل والتدخلات ما يلي:

- (أ) أنشطة التوعية وتعزيز دور المدن والحكومات المحلية في تحويل النظم الزراعية والغذائية؛
- (ب) وتبادل أفضل الممارسات؛
- (ج) وتسهيل التعلم بين الأقران في مختلف المدن؛

(د) وبلورة رؤية مشتركة وتعزيز الشراكات من أجل النظم الغذائية الحضرية المستدامة في الإقليم.

21- **التغذية:** سيتجاوز عدد الأشخاص المتأثرين بالجوع في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 75 مليون شخص بحلول عام 2030. ويعدّ إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الإقليم الوحيد في العالم الذي ارتفعت فيه معدلات سوء التغذية خلال العقد الماضي. ولا يزال الإقليم يعاني من العبء الثلاثي لسوء التغذية. وتشير التقديرات الأخيرة لعام 2020 إلى أن 20.5 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم و7.8 في المائة من الهزال.¹⁴ ويعاني أكثر من ثلث سكان الإقليم من نقص المغذيات الدقيقة.¹⁵

22- ومن الضروري أن يتم تعميم أهداف التغذية وغاياتها ومؤشراتها بشكل واضح في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للنظم الزراعية والغذائية في جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

23- ويتكون عمل المنظمة في مجال التغذية من خمسة مجالات عمل مترابطة، واسعة بما يكفي لاستيعاب مجموعة متنوعة من الأنشطة التي يحرّكها السياق القطري، ولكن محددة بدرجة كافية لتوجيه تحديد أولويات الأنشطة لتحقيق أثر أكبر. وتشمل مجالات العمل ما يلي:¹⁶

(أ) استخدام البيانات لتحقيق التأثير المتوخى؛

(ب) واستخدام الأدلة بشأن الأنماط الغذائية الصحية؛

(ج) وتحفيز اتساق السياسات والعمل الجماعي؛

(د) وبناء القدرات عبر القطاعات؛

(هـ) والدعوة للالتزام بالأنماط الغذائية الصحية وتأمينها.

24- وإنّ المنظمة على أهبة الاستعداد، في كل مجال من هذه المجالات، للانضمام إلى المكاتب القطرية وواضعي السياسات والمنتجين والتجار والمستثمرين والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة. وقد تتضمن توجيهات السياسات الإضافية على المستوى القطري ما يلي:

(أ) تحليل المقايضات في سياسات الحماية المالية والاجتماعية. على سبيل المثال، قد يكون من الممكن في كثير من الأحيان إعادة توجيه الاستثمارات والإعانات والحوافز بعيداً عن السكر، والكربوهيدرات، والأغذية المعبأة العالية التجهيز، والزيوت الصالحة للأكل؛ نحو البقوليات المغذية والبنّور والمكسرات والفواكه والخضروات. ومن الممكن تعويض العبء المالي الإضافي، إن وجد، عن طريق فرض ضرائب على الأغذية الأقلّ قيمة غذائية.

(ب) وتقييد تسويق الأغذية التي تحتوي على نسبة عالية من السكر والملح والدهون المتحولة والحدّ من إبرازها، وإدارة متطلبات التوسيم الغذائي وفقاً لذلك. ويمكن أن يساعد الترويج للأغذية المحلية والتقليدية في الأسواق

¹⁴ منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة. 2023. الشرق الأدنى وشمال أفريقيا - نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية: التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية. القاهرة. <https://www.fao.org/documents/card/ar?details=cc4773ar>

¹⁵ منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة. 2021. تعزيز قدرة النظم الغذائية في الدول العربية على الصمود. القاهرة. منظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/documents/card/ar/c/CB4902AR>

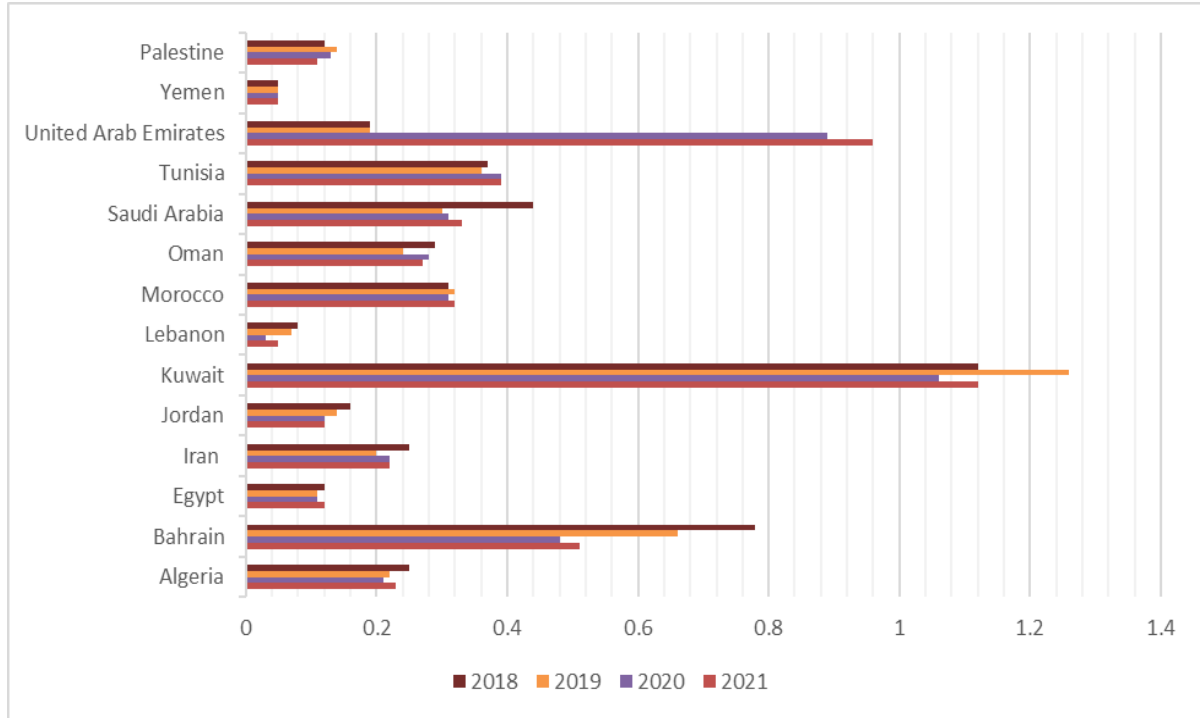
¹⁶ رؤية منظمة الأغذية والزراعة واستراتيجيتها للعمل في مجال التغذية لعام 2021. <https://www.fao.org/3/ne853ar/ne853ar.pdf>

- بما في ذلك زيادة الحوافز لإنتاجها وتجهيزها وتسويقها) في ضمان أن تكون الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة وسهلة المنال ومقبولة ومتاحة للجميع.
- (ج) وصياغة سياسات متسقة ومنسقة جيداً ومحددة السياق وشاملة، وتنفيذها، وتشجيع الاستثمارات المسؤولة في النظم الزراعية والغذائية التي توفر أنماطاً غذائية صحية للجميع.
- (د) ودعم الخطوط التوجيهية الغذائية القائمة على الأدلة وبلورتها، وتنفيذ التثقيف التغذوي والتواصل بهذا الشأن لتشجيع العادات الغذائية الصحية للجميع.
- (هـ) وتوحيد الجهود مع القطاعات الأخرى (الصحة والتعليم والمالية والتجارة والرفاه الاجتماعي، وما إلى ذلك) لمواجهة التحديات المتعلقة بالتغذية على المستويين القطري والإقليمي.
- (و) والانخراط والتعاون بشكل أوثق بين مختلف أصحاب المصلحة: المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية ومؤسسات التدريب، بما في ذلك الشركاء في التنمية المتعددي الأطراف والتنائيين ووكالات الأمم المتحدة.

رابعاً- دوافع التحوّل

- 25- انطلاقاً من إطار مستقبل الأغذية والزراعة- محركات التحوّل ودوافعه الخاص بالمنظمة (2022)،¹⁷ يجري عدد من أهم دوافع ومحفزات تحويل النظم الزراعية والغذائية، مع التركيز على تلك التي لها أهمية خاصة لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
- 26- وإن الاستثمارات العامة في النظم الزراعية والغذائية غير كافية وغير متساوية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، كما يتضح من مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالتوجه في القطاع الزراعي للنفقات الحكومية (انظر الشكل 5). ففي حين خصصت بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت) حصة أكبر من الإنفاق الحكومي للأنشطة الزراعية التي تساعد على زيادة كفاءة القطاع والإنتاجية ونمو الدخل من خلال زيادة رأس المال المادي أو البشري و/أو تقليل القيود على الميزانية بين الفترات الزمنية، تُركت بلدان أخرى في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلف الركب.

الشكل 5- مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للفترة 2018-2021¹⁸



ملاحظة: تشير درجة مؤشر التوجه الزراعي دون 1 إلى توجه أقل نحو قطاع الزراعة؛ ويشمل الإنفاق الحكومي على الزراعة الإنفاق على سياسات القطاع وبرامجه؛ وتحسين التربة ومكافحة تدهور التربة؛ والري وخزانات المياه للاستخدام الزراعي؛ وإدارة صحة الحيوان، وبحوث الثروة الحيوانية والتدريب على تربية الحيوانات؛ والبحوث البيولوجية البحرية/المياه العذبة؛ والتشجير والمشاريع الحرجية الأخرى؛ وما إلى ذلك. بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تغطيها قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.

27- **الفقر وعدم المساواة في المناطق الريفية والحضرية:** يتميز هذا الإقليم بأوجه عدم مساواة اقتصادية واجتماعية مستمرة تترك العديد من الفئات خلف الركب من قبيل النساء والشباب في الريف، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين والمهاجرين. وإن الفجوات بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية والسياسية كبيرة في معظم بلدان الإقليم. كما أن عدم المساواة في حصول المرأة على الأصول والموارد والخدمات يمنعها من المشاركة على قدم المساواة في الاقتصاد، بما في ذلك قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي. وتُدرت نسبة النساء العاملات في كل من المكونات الزراعية وغير الزراعية للنظم الزراعية والغذائية بنسبة 20 في المائة في الإقليم، في حين بلغ المتوسط العالمي حوالي 36 في المائة.¹⁹ غير أن النساء يقدمن مساهمات رئيسية في إنتاج الأغذية وتجهيزها وتسويقها، لا سيما كمزارعات على نطاق صغير ومزارعات أسرية، ومع ذلك فإن دورهن غالبًا ما يمر دون أن يلاحظه أحد (وهن يعملن في كثير من الأحيان كأفراد مساهمين في الأسرة من دون أجر). وإن دور المرأة وإمكاناتها في النظم الزراعية والغذائية مقيّدة بشدة بسبب عدم تكافؤ فرصها في الوصول إلى الأصول والتكنولوجيات والخدمات.

¹⁸FAO. 2022. FAOSTAT: Cost and Affordability of a Healthy Diet. روما. ورد ذكره في نوفمبر/تشرين الثاني

2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/IC>

FAO. 2023. The status of women in agrifood systems. Rome. <https://doi.org/10.4060/cc5343en>¹⁹

28- **أوجه التكافل بين البلدان وعدم الاستقرار الجيوسياسي:** تربط التجارة والاستثمارات النظم الزراعية والغذائية على مستوى العالم، لا سيما في ظلّ الاعتماد الكبير على الأغذية المستوردة في الإقليم. وتشهد خمسة من بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التسعة عشر نزاعات تشمل نزاعات على الموارد والطاقة وتؤدي إلى ضغوط على النظم الزراعية والغذائية. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي إلى موجة هائلة من الهجرة القسرية، سواء داخلياً أو بين البلدان، مما يهدد القدرة على إنتاج الأغذية والحصول عليها. وفي عام 2020، كان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا موطناً لـ 41 مليون مهاجر دولي بالإضافة إلى 10 ملايين لاجئ و15 مليون نازح داخلياً.²⁰ وتعدّ المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية من بين البلدان العشرة الأولى في العالم التي تضم أكبر عدد من اللاجئين، في حين أن الجمهورية العربية السورية وجمهورية السودان لديهما أيضاً أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم.²¹ وفي الوقت نفسه، فإن نقاط الضعف المؤسسية مع ضعف الأطر القانونية للتجارة وسلامة الأغذية تعني أن لدى الإقليم ثالث أعلى معدل انتشار للأمراض المنقولة عن طريق الأغذية، من بين نتائج أخرى مقلقة.

29- **الديناميكيات السكانية والتوسع الحضري:** إن التوسع الحضري في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أخذ في الازدياد، حيث يعيش 63 في المائة من السكان حالياً في المناطق الحضرية ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 73 في المائة بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تغيير الطلب على الأنماط الغذائية الصحية.

30- **البحوث والاستثمارات من القطاعين العام والخاص في النظم الزراعية والغذائية:** من المرتقب أن تفضي التكنولوجيات المبتكرة وتُهج الزراعة الإيكولوجية إلى مزيد من التحول في الزراعة مع نقل النظم الغذائية نحو الاستدامة. ومن شأن الاستثمارات في البنية التحتية مثل الطرقات والطاقة وسواها، أن تزيد من قدرة المنتجين والمستهلكين على الوصول إلى الأسواق. ومن بين بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الثمانية التي كانت لديها بيانات متاحة في عام 2019 عن المقصد 2-أ-1 من أهداف التنمية المستدامة - مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية - هناك سبعة بلدان دون متوسط قيمة المؤشر العالمي.²² ويشير هذا العجز إلى وجود فرصة للبحث والتنمية والحماية الاجتماعية لسكان الريف الضعفاء.

31- **الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية وتغير المناخ:** ينتشر تدهور الموارد الطبيعية في الإقليم، عبر الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي. وعلى سبيل المثال، في عام 2015، كان لدى دولة الكويت وجمهورية العراق 64 و26 في المائة على التوالي من الأراضي المتدهورة. وترتفع مستويات الإجهاد في مجال المياه العذبة في جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (باستثناء الجمهورية الإسلامية الموريتانية).²³ وقد يستمر تدهور النظم الإيكولوجية. وفي الوقت نفسه، فإن الظواهر المناخية المتطرفة - التقلبات في درجات الحرارة وهطول الأمطار (الحرارة والجفاف والقحولة) - تؤثر بالفعل على النظم الزراعية والغذائية والموارد الطبيعية.

²⁰ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، شعبة السكان (2020). أعداد المهاجرين الدوليين 2020، <https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock> ومركز رصد النزوح الداخلي، قاعدة البيانات العالمية للنزوح الداخلي، <https://www.internal-displacement.org/database/displacement-data>، تم الاطلاع عليهما في 2 يونيو/حزيران 2021.

²¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن النزوح، متاحة على العنوان التالي: <https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=TKsZ3Z> ومركز رصد النزوح الداخلي، قاعدة البيانات العالمية للنزوح الداخلي، <https://www.internal-displacement.org/database/displacement-data>، تم الاطلاع عليهما في 2 يونيو/حزيران 2021.

²² شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

²³ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، قاعدة البيانات لأهداف التنمية المستدامة، تم الاطلاع عليها في عام 2021.

32- أصحاب المصلحة: يتطلب تحويل النظم الزراعية والغذائية لإتاحة أنماط غذائية صحية للجميع مشاركة عدد من أصحاب المصلحة الرئيسيين (وعبر القطاعات بما في ذلك الصحة والطاقة والتعليم وغيرها) - بدءًا من الحكومات ووصولاً إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني ومجموعات المستهلكين ومؤسسات البحوث والمؤسسات المالية.

(أ) الحكومات: توجد مجموعة متنوعة من الإدارات الحكومية الوطنية وصانعي السياسات ضمن النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك تلك المعنية بالزراعة والتجارة ومعايير سلامة الأغذية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والبنية التحتية وبرامج البحث والتطوير.

(ب) المنتجون والمزارعون وصيادو الأسماك: يتراوح القطاع الزراعي بين المزارع الكبيرة المصنّعة والمزارع الأسرية الصغيرة الحجم. ويتولى المنتجون مسؤولية الإنتاج الأولي للأغذية وهم يكتسبون بالتالي أهمية أساسية في إتاحة الأغذية المتنوعة والمغذية وتوافرها بكلفة ميسورة.

(ج) المجهزون وتجار الجملة والمصنّعون: باستثناء النظم الزراعية والغذائية التقليدية، تنتقل كمية صغيرة فقط من الأغذية في النظام مباشرة من المنتجين إلى المستهلكين فيما تباع أغلبية الأغذية المنتجة في المزارع إلى المجهزين أو تجار الجملة أو المصنّعين لتجهيز المحاصيل أو السلع و/أو تغليفها و/أو تخزينها و/أو إضافة القيمة عليها.

(د) المستهلكون والمواطنون: تدفع أذواق المستهلكين ومشترياتهم - التي تتأثر بالدخل، والأسعار النسبية للأغذية، والمعارف والمهارات، والوقت والملاءمة، والثقافة وعوامل أخرى - الطلب على الأغذية الذي يدعم ويؤثر بدوره على نظام إنتاج الأغذية وعلى بيع هذه الأغذية وتسويقها. ويمكن للمستهلكين أن يغيروا بشكل فاعل بيئاتهم الغذائية ليتغير الطلب في النظم الزراعية والغذائية حتى يصبح مستدامًا ومركّزًا على الأنماط الغذائية الصحية.

(هـ) النساء والشباب: يعدّ الاستثمار في الشباب وإشراكهم في الأنشطة المتعلقة بالزراعة أمرًا أساسيًا لتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الاقتصادات الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي. ومن شأن لتمكين المرأة كعامل اقتصادي في النظم الزراعية والغذائية أن يضمن إلى حد كبير توافر الأغذية والقدرة على تحمل تكاليفها في الإقليم. ومن شأن تعزيز أدوار الشباب والنساء في الزراعة، خاصة الأنشطة المتعلقة بالأعمال التجارية والزراعية، أن يؤدي إلى نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة.

خامسًا - خطة عمل إقليمية بشأن تحويل النظم الزراعية والغذائية

33- خلال فترة السنتين 2023-2024، سيضع المكتب الإقليمي خطة عمل واستراتيجيات تنفيذ لدعم خطة العمل الإقليمية بشأن تسريع تحويل النظم الزراعية والغذائية، من أجل المساهمة في نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود، فضلاً عن المساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيضع مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا برنامج عمله بناءً على مجالات العمل الاستراتيجية التالية:

- (أ) مجال العمل الاستراتيجي 1: تسريع التحول نحو الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛
- (ب) مجال العمل الاستراتيجي 2: تعزيز رصد السياسات وتبادل المعرفة والبيانات والقدرات التحليلية؛
- (ج) مجال العمل الاستراتيجي 3: استخدام التجارة والاستثمار والتكنولوجيا لتحويل النظم الزراعية والغذائية؛
- (د) مجال العمل الاستراتيجي 4: تسخير الشراكات والمنصات والشبكات التحويلية.

34- وسيواصل مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا دعم مجالات وأنشطة التحول الاستراتيجية التالية وفقاً لخطة عمله وبرامجه الحالية:

- (أ) تحسين الحوافز الاقتصادية للقطاع الخاص في النظم الزراعية والغذائية في المناطق الريفية من خلال الاقتداء بإصلاحات مماثلة في أقاليم أخرى - حيث قامت الحكومات بتفكيك التسويق الحكومي والضوابط على أسعار السلع الأساسية والأغذية الأساسية، وإلغاء سياسات الدولة التي تحايي إنتاج القمح وغيره من السلع الأساسية (التي لا تشجع تنوع النظم الزراعية والغذائية لتشمل المزيد من المنتجات العالية القيمة)، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام تجارة المدخلات والمخرجات الزراعية.
- (ب) وتوفير المنافع العامة التي تكمن وراء التحوّل الزراعي والغذائي الناجح، بما في ذلك: الحفاظ على البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد، والاستثمار في فرص العمل الريفية مع إعطاء حوافز لتجهيز الأغذية وغيرها من الصناعات التحويلية في المدن الريفية والصغيرة، واعتماد برامج لتطوير البنية التحتية الريفية التي تحفّض تكاليف التجهيز الزراعي في المناطق الريفية.
- (ج) ودعم تركيز المزارعين على المنتجات البستانية والحيوانية العالية القيمة المخصصة للتصدير، من أجل زيادة دخل المزرعة وتنويعه وخفض كلفة الأنماط الغذائية الصحية. ولكي تكون الزراعة العالية القيمة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، ينبغي أن تتمتع بالدعم الحكومي اللازم للوفاء بمعايير سلامة الأغذية في الأسواق العالمية. وإن التحرك نحو تصدير الفواكه والخضروات والابتعاد عن إنتاج المحاصيل الأساسية يتوافق مع الدراسات المتعلقة بالميزة التجارية النسبية للزراعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
- (د) وبناء قطاع تجهيز زراعي قادر على المنافسة عالمياً، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والدعم الحكومي للتغيرات التكنولوجية والسلع العامة اللازمة للوفاء بمعايير سلامة الأغذية في الأسواق العالمية.

سادساً - الخلاصة/الإجراءات

35- يجتاز مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا مكانة استراتيجية كمركز للتعاون بين الأقاليم وبين القطاعات. وتجعل العلاقات الطويلة الأمد مع شركاء متنوعين من القطاعين العام والخاص/ومنظمات غير ربحية، والوصول إلى خبرات عالمية المستوى (بما في ذلك كونه المرجع للبيانات والإحصاءات الغذائية والزراعية الدولية، وكمنصة لعقد اتفاقات السياسات ذات الصلة) منظمة الأغذية والزراعة المنتدى المثالي للمناقشات على الصعيدين الوطني والإقليمي حول جميع جوانب التحول الزراعي والغذائي.

36- ويمكن أن يتوخى أصحاب المصلحة وصانعو القرار الإقليميون توسيع نطاق التعاون في المجالات التالية:

- (أ) التعاون التنظيمي؛
- (ب) وتحليل السياسات لدراسة المقايضات والفرص، من أجل وضع خطط رئيسية شاملة على المستويين القطري أو الإقليمي لقطاع الإنتاج الزراعي والغذائي؛
- (ج) والحوافز على مستوى السياسات المالية للتغذية والإنتاج والحماية الاجتماعية؛
- (د) واعتماد التكنولوجيا؛

(هـ) وآليات القطاع الخاص للاستثمار والروابط في سلسلة القيمة؛

(و) وبناء الأدلة واستخدامها؛

(ز) وتنمية القدرات في كل ما سبق.

37- ويمكن أن تنظر البلدان، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، في إمكانية:

(أ) اعتماد سياسات (بما في ذلك الحوافز والأنظمة والتعليم والخطوط التوجيهية الغذائية) لتشجيع الأشخاص

على اعتماد أنماط غذائية صحية، وتعزيز تلك السياسات؛

(ب) واستخدام التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية؛

(ج) وتوسيع نطاق استثمارات القطاعين العام والخاص المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة والشاملة والفعالة في

النظم الزراعية والغذائية؛

(د) وتشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع باستثمارات جديدة وإضافة القيمة إلى السلع ومنافسة الواردات

وخلق فرص للعمل؛

(هـ) واعتماد سياسات تشجع تحول الإنتاج نحو الأغذية المغذية، بما في ذلك إعادة استخدام الإعانات الحالية

وبرامج الدعم الزراعي؛

(و) وزيادة استخدام الابتكار والتكنولوجيا لتحويل النظم الزراعية والغذائية؛

(ز) والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، من خلال الابتكار في التجهيز والحفظ للحصول على منتجات غذائية

أفضل جودة وأمنة ومغذية - واستخدام الأغذية التقليدية المجدية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية

والبيئية، بما في ذلك تلك التي تتمتع بفترة صلاحية أطول من خلال إقرار الخطوط التوجيهية للعمل على الحد

من الفاقد والمهدر من الأغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛

(ح) وتصميم بنية تحتية متينة وخدمات لوجستية في مجالات النقل والتخزين والتبريد، لضمان الأداء الآمن لأسواق

بيع الأغذية بالجملة والتجزئة، مع معلومات في الوقت الفعلي عن عمل نظم التوزيع أعلى وأسفل سلسلة

القيمة؛

(ط) وتعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية، وزيادة قدرة المنتجين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية مع ربط

المنتجين والمستهلكين في المناطق الريفية بالأسواق الوطنية والإقليمية؛

(ي) وتطوير البيئات المؤسسية التي تقوم بشكل فعال بتحليل نقاط الضعف في النظم الزراعية والغذائية والعمل

على معالجتها؛

(ك) وتتبع المخاطر والاستعداد لحالات الطوارئ، بما في ذلك النزاعات والصدمات المناخية، من خلال إعادة

النظر في البنية التحتية والأنظمة والتكنولوجيات الخاصة بسلامة الأغذية وتطويرها (بما يشمل الصحة العامة

والأسباب المحدثة للجوائح) وتشجيع النهج المراعية للكوارث على طول سلاسل الإمدادات الرئيسية؛

(ل) وتحسين قدرات الأعمال التجارية الزراعية وأصحاب المصلحة في سلسلة القيمة باعتبارهم دوافع رئيسية

لتحويل النظم الزراعية والغذائية.

الملحق الإعلامي 1: المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

سوف تساهم الإجراءات المقترحة في هذه الوثيقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة التالية:

مجمالات العمل الاستراتيجية	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة
أنماط غذائية صحية للجميع	3-1، 1-2، 2-2، 1-3، 2-3، 4-3، 8-12، 14-ب
شفافية الأسواق والتجارة	2-ب، 2-ج، 10-أ، 11-17
التغذية للفئات الأضعف	3-1، 1-2، 2-2، 1-3، 2-3
أغذية آمنة للجميع	2-3، 2-2، 1-2
الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية	1-2، 2-2، 3-12
إتاحة نظم غذائية مستدامة في المناطق الحضرية	1-1، 1-2، 11-أ، 1-12

الملحق الإعلامي 2: إجراءات/أنشطة التحويل الإقليمية الرئيسية منذ الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة الإقليمية للشرق الأدنى (تقييم فترة السنتين)

مجالات العمل الاستراتيجية	المجالات التي تحتاج إلى تسريع العمل	سد الفجوة	النتيجة/التأثير	الوصف	النشاط 2023-2022
مجالات العمل الاستراتيجية 1 و 2 و 3 و 4	أوجه التآزر بين استراتيجيات الاستثمار وخطط العمل المصممة حسب الطلب، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، واتساق السياسات الزراعية والغذائية الوطنية. استيعاب المعرفة في التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.	تطوير "الدراية" في مجال مواءمة جداول العمل الوطنية وهدف تحويل النظم الزراعية والغذائية في البلدان المشاركة في مبادرة بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية.	إنشاء نظم إنتاج قادرة على الإنتاج والصمود. تحسين الأمن الغذائي والتغذية. زيادة الجودة والإنتاجية والتنوع في المنتجات الزراعية الخاصة المختارة، إلى جانب تقليل الفاقد/المهدر من المحاصيل والأغذية والوصول إلى الأسواق والتجارة بشكل عادل وفعال. تحسين البيئة من خلال الحد من استخدام المواد الكيميائية الزراعية، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. تحسين سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من خلال خلق فرص عمل لائقة وزيادة الدخل، فضلاً عن زيادة مشاركة مختلف الفئات العرقية والاجتماعية	تحديد المنتجات الزراعية الخاصة: الجزائر (التين) جمهورية مصر العربية (التمور) العراق (التمور) الأردن (التمور) لبنان (الحمص والفول والعدس) المغرب (الخروب) المملكة العربية السعودية (البنّ) الجمهورية العربية السورية (الزيتون) تونس (المهريسة) اليمن (البنّ)	بلد واحد منتج واحد ذو أولوية خطة العمل العالمية بشأن التطوير الأخضر للمنتجات الزراعية الخاصة

مجالات العمل الاستراتيجية	المجالات التي تحتاج إلى تسريع العمل	سد الفجوة	النتيجة/التأثير	الوصف	النشاط 2023-2022
			والشباب والفتيات والنساء في تعزيز المبادرة.		
مجالات العمل الاستراتيجية 1 و 2	استيعاب المعرفة في التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.	تحديد القيود ونقاط الاستفادة؛ وتصميم تدخلات ملموسة ومستدامة؛ ووضع استراتيجية للارتقاء بسلسلة القيمة في عملية تشاركية على المستوى القطري.	حضر الدورة أكثر من 30 متدرجًا وخبيرًا في تطوير سلسلة القيمة من إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.	تدريب الخبراء على تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية الخاصة.	تدريب افتراضي بشأن سلاسل القيمة الغذائية المستدامة.
مجالات العمل الاستراتيجية 2 و 3 و 4	استيعاب المعرفة في تسهيل التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛ وتكييف التكنولوجيا والابتكار.	تعزيز الحماية المستدامة من الآفات؛ وتمكين استخدام التقنيات المستدامة لإضافة القيمة؛ وتحسين إبراز التمور المصرية وسمعتها في الأسواق الوطنية والعالمية.	حضر حلقة العمل مسؤولون من وزارة الزراعة/استصلاح الأراضي ووزارة التجارة والصناعة في جمهورية مصر العربية.	الدعوة بشأن أهمية إنتاج تمور النخيل في البلد وكيفية تعزيز سلسلة قيمتها.	حلقة عمل افتتاحية حول التنمية المستدامة لتمور النخيل في جمهورية مصر العربية.
مجالات العمل الاستراتيجية 1 و 2 و 3 و 4	استيعاب المعرفة في تسهيل التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتكييف التكنولوجيا والابتكار في مناطق النزاع.	تحسين أداء سلسلة الزيتون خاصة في مناطق النزاع.	التحقق من مخرجات حلقة العمل هذه من خلال المقابلات الرئيسية والملاحظات الميدانية في محافظات حماة وحمص وطرطوس والسلاذقية والأجزاء التي يمكن الوصول إليها من حلب وإدلب ودرعا والمنطقة الشرقية.	تبادل النتائج الأولية لتحليل سلسلة قيمة الزيتون في الجمهورية العربية السورية؛ والتماس التعليقات والمدخلات من أصحاب المصلحة لدعم المزيد من عمليات التحليل.	حلقة عمل افتتاحية حول تعزيز سلسلة قيمة الزيتون في الجمهورية العربية السورية.
مجالات العمل الاستراتيجية 1 و 2	استيعاب المعرفة في تطوير سلاسل القيمة في مناطق النزاع.	تعزيز قدرة سلاسل القيمة الزراعية والغذائية من خلال الحلول القائمة على النظم.	تعزيز المعرفة حول اختبار سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحليلها وتصميمها بما يتناسب مع خصوصيات السياقات التي تشهد نزاعات.	توفير خطوط توجيهية جديدة بشأن التحديات المحددة التي يواجهها الممارسون العاملون في تطوير سلسلة القيمة في السياقات للنزاعات والمتأثرة بها.	حلقة عمل فنية إقليمية حول تطوير سلاسل القيمة الزراعية والغذائية المستدامة والقادرة على الصمود في السياقات المعرضة للنزاعات والمتأثرة بها.

مجالات العمل الاستراتيجي	المجالات التي تحتاج إلى تسريع العمل	سد الفجوة	النتيجة/التأثير	الوصف	النشاط 2023-2022
		اعتماد نهج برمجة مراعي للسياق. ضمان جهود البرمجة التكميلية من خلال إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم.	ويشمل الجمهور المستهدف ممثلي البلدان من المكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة والوزارات المختصة في العراق ولبنان وليبيا وموريتانيا وفلسطين والجمهورية العربية السورية واليمن، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الشريكة والمؤسسات المالية الدولية.	المعرضة للنزاعات أو المتأثرة بها.	
مجالات العمل الاستراتيجي 2		تحديث المعرفة بشأن تغير المناخ والنظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود.	مشاركون من مختلف مناحي الحياة.	تقديم رؤى حول نتائج مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ومؤتمر بون للمناخ لعام 2023 حول التقدم المحرز في الزراعة والنظم الزراعية والغذائية وإدارة المياه من أجل التكيف.	سلسلة ندوات إلكترونية: نحو نظم زراعية وغذائية قادرة على التكيف مع المناخ في المنطقة العربية.
مجالات العمل الاستراتيجي 2 و 3	استيعاب المعرفة في الحلول الرقمية الزراعية. والاستثمار في التكيف مع التكنولوجيا والابتكار في مجال الزراعة.	إقامة شراكات فعالة متعددة القطاعات وأصحاب المصلحة للحفاظ على الشبكة الرقمية على المستويات الوطنية في جميع أنحاء إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتحسين محو الأمية الرقمية؛ وتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين؛ وخفض	دراسة أدوات التحول الرقمي الطويلة المدى لمختلف القطاعات الزراعية الفرعية، وتقديمها، واستكشاف التدخلات الزراعية المبتكرة الذكية مناخياً. ومناقشة طرق دعم وجذب الاستثمار للزراعة الرقمية في الإقليم وإنشاء رواد أعمال زراعيين ريفيين لتشجيع الابتكارات في المجتمعات الريفية.	معالجة القضايا الرئيسية ومساعدة الأعضاء على تحديد الحلول الرقمية للزراعة وتطويرها واستدامتها من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية للزراعة الإلكترونية.	منتدى حلول الزراعة الرقمية

مجالات العمل الاستراتيجي	المجالات التي تحتاج إلى تسريع العمل	سد الفجوة	النتيجة/التأثير	الوصف	النشاط 2023-2022
		كلفة الوصول إلى خدمات المعلومات.	وعرض الحلول الناجحة وتحديد الدروس المستفادة في تصميم وتطوير خدمات وحلول الزراعة الرقمية.		
مجالات العمل الاستراتيجي 1 و 2 و 3 و 4	زيادة عدد المشاركين من الوكالات الحكومية في جميع أنحاء إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. واستيعاب المعرفة في ديناميكيات التجارة، وتيسير التجارة والمفاوضات، خاصة في سياق تنسيق التجارة في جميع أنحاء الإقليم. والاستثمار في تسير التجارة ومواءمة المنتجات الزراعية المنتجة داخل الإقليم.	تلبية الحاجة المتزايدة إلى الخبرات في مجال التجارة التي تمثل مهمتها في دعم خطط التجارة الإنمائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.	تعزيز القدرات في الدول البلدان؛ وتصميم سياسات تجارية قائمة على الأدلة وتنفيذها؛ وصياغة الاتفاقيات التجارية والتفاوض بشأنها مع الأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان المستهدفة لجهة الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والتحول الهيكلي.	دورة تدريبية مشتركة عبر الإنترنت مصممة خصيصاً لممثلي الحكومات والوكالات المعنية، الذين يشاركون بشكل مباشر في صياغة وتنفيذ سياسات الأمن الغذائي والبرامج الزراعية في البلدان الناطقة باللغة العربية.	التدريب والبحث عبر الإنترنت حول "التجارة والأمن الغذائي" (بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث).
مجالات العمل الاستراتيجي 1 و 2 و 4	أوجه التآزر بين التدخلات التحويلية للمساائل الجنسانية وخطط واستراتيجيات السياسات الوطنية للإنتاج الزراعي والغذائي.	نشر المعرفة في ما يتعلق بالنهج والمنهجيات التحويلية للمساائل الجنسانية وتطبيقها في المجالات الفنية لتطوير سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ.	تم تأكيد مشاركة خمسة وأربعين مشاركاً من جميع بلدان الإقليم.	زيادة وعي المشاركين وقدراتهم على تصميم التدخلات المراعية للمنظور الجنساني والتحويلية للمساائل الجنسانية في مجالات عمل المنظمة ذات الأولوية في الإقليم، وتطبيقها.	حلقة عمل "نحو تدخلات تحويلية للمساائل الجنسانية في القطاعين الزراعي والريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية).
مجالات العمل الاستراتيجي 2 و 4	استيعاب المعرفة في التجارة وتنمية الأعمال		مشاركون من مختلف مناحي الحياة.	إتاحة الفرصة للخبراء من الحكومات والجهات الفاعلة غير	حلقة عمل حول "إطلاق العنان لإمكانات تنمية

مجالات العمل الاستراتيجية	المجالات التي تحتاج إلى تسريع العمل	سد الفجوة	النتيجة/التأثير	الوصف	النشاط 2023-2022
	الزراعية والمشاركة في سلاسل القيمة.			الحكومية في جميع أنحاء الإقليم لتقديم وجهات نظرهم وأولوياتهم في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.	الأعمال الزراعية المستدامة والشاملة والتنافسية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
مجالات العمل الاستراتيجية 2 و 4	أوجه التآزر بين الوكالات الحكومية والقطاعات الخاصة والمؤسسات المالية.	تحديد الخطط والآليات اللازمة للتغلب على القيود المالية والإدارية.	مشاركون من مختلف مناحي الحياة.	كجزء من مشروع بحث مشترك لإنتاج وتبادل المعرفة حول توسيع نطاق خطط التأمين الاجتماعي للعمال الزراعيين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.	ندوة إلكترونية حول "توسيع نطاق التأمين الاجتماعي للعاملين الزراعيين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" (بالتعاون مع منظمة العمل الدولية/مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل للجميع).
مجالات العمل الاستراتيجية 2 و 3 و 4	تنسيق البيانات عن الفاقد والمهدر من الأغذية على المستويين الإقليمي والقطري.	زيادة جودة البيانات المتعلقة بالفاقد والمهدر من الأغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وموثوقيتها.	يشمل المشاركون المستهدفون صانعي السياسات والممارسين وأصحاب المصلحة عبر النظام الزراعي والغذائي في الإقليم.	توسيع القاعدة المعرفية لدى بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وقدرتها على إنتاج بيانات إحصائية عن الفاقد والمهدر من الأغذية على المستوى القطري.	ندوة إلكترونية حول "قياس ورصد الفاقد من الأغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: بيانات لتسريع التقدم نحو تحقيق المؤشر 12-3-1 من أهداف التنمية المستدامة".
مجالات العمل الاستراتيجية 2 و 3 و 4	زيادة عدد المشاركين من الوكالات الحكومية في جميع أنحاء إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. استيعاب المعرفة في ديناميكيات التجارة، وتيسير التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، خاصة في سياق معايير سلامة الأغذية.	تلبية الحاجة المتزايدة إلى الخبرات في مجال التجارة التي تتمثل مهمتها في دعم خطط التجارة الإنمائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.	يشمل المشاركون المستهدفون صانعي السياسات والممارسين وأصحاب المصلحة عبر النظام الزراعي والغذائي في الإقليم.	تسهيل أنشطة التعلم في ما يتعلق بديناميكيات التجارة، وتيسير التجارة، وأولويات سلاسل القيمة، واستراتيجيات التنفيذ.	توفير منظمة الأغذية والزراعة تدريباً إقليمياً بشأن تيسير التجارة من أجل الأمن الغذائي.

مجالات العمل الاستراتيجية	المجالات التي تحتاج إلى تسريع العمل	سد الفجوة	النتيجة/التأثير	الوصف	النشاط 2023-2022
	والاستثمار في تيسير التجارة ومواءمة المنتجات الزراعية المنتجة داخل الإقليم.				